الهوية الأمنية الجزائرية: دراسة في مدركات التهديد الأمني الجيوبوليتيكي وتهديد العولمة

Algerian Security Identity: a study into the perceptions of the geopolitical security threat and the globalization threat

قبايلي عياشة ***KEBAILI Ayacha***
جامعة باتنة 1، الجزائر، ayacha.kebaili@univ-batna.dz
مخبر الأمن الانساني LSH
بخوش سامي ***BEKHOUCHE Sami***
جامعة باتنة 1، الجزائر، sami.bekhouche@univ-batna.dz
مخبر الأمن في منطقة المتوسط LSRMPUDI

تاريخ الإرسال: 2023/02/10 **تاريخ القبول:** 2023/04/17 **تاريخ النشر:** 2023/07/01

ملخص:

تشكل الهوية الأمنية أهمية بالغة في حقل الدراسات الأمنية المعاصرة، فهي مرتبطة بأهمّ عنصرين متعلقان بالدولة وهما هويتها التي تشكّلها و أمنها الذي تسعى لحمايته، و لأن التحوّل في مفهوم الأمن يستدعي إعادة النظر في الأسس المشكلة له فإنه بات من الضروري مناقشة الأمن كهدف للدولة في إطار الهوية خاصة بعدما تراجع المفهوم المادي و العسكري في التفاعلات بين الدول وعليه فإن هذه الدراسة تبحث في الهوية الأمنية الجزائرية و في طبيعة مدركات التهديد الأمني ضدها.

الكلمات المفتاحية: *الهوية؛ الهوية الأمنية؛ تهديدات جيوبوليتيكة؛ العولمة؛ الجيوبوليتيك.*

Abstract:

Security identity is critical in contemporary security studies identity and the security it seeks to protect. Since a shift in the concept of security requires a reconsideration in the foundation for which it is formed , it is necessary to discuss security as an objective of the State within the framework of identity, especially after the physical and military concept of interaction between States has been reversed , this study examines Algeria's security identity and the nature of the perception of the security threat against it.

Keywords: *identity; security identity; geographical threat; globalization; Geopolitics.*

* **المؤلف المرسل: الاسم واللقب، ayacha.kebaili@univ-batna.dz**

مقدمة:

شكّلت حقبة ما بعد الحرب الباردة نمطا جديدا من التفاعلات في السياسة الدولية، ميّزتها انتقال الصراعات من مستواها الدولي بين الدول كفواعل أساسية إلى مستواها الأدنى حيث أصبحت الجماعات والأفراد لهم تأثيرا في صناعة و تحويل الصراع.

كما كانت للتهديدات الأمنية الحديثة صيغة التأثير الغير ماديّ على الأمن الذي يعتبر أسمى ما تسعى الدول لتحقيقه، وتطور مفهوم الأمن إلى مستويات حديثة استدعى ضرورة البحث في مضامينه الجديدة، في حين كان بعض الباحثين في مستقبل الصراعات يشير إلى الهويات كمتغير مهمّ في بناء العلاقات الدولية وتوجيهها، بالإضافة إلى دور الأبنية الاجتماعية التي تم اهمالها مقابل ترسيخ مبادئ الواقعيين والنفعيين الذين نظّروا للعلاقات الدولية وفقا للعوامل المادية فقد.

وباعتبار الجزائر دولة محورية في إفريقيا انطلاقا من عوامل جيوبوليتيكة و تاريخية و غيرها فقد كانت التهديدات الأمنية على اختلاف أشكالها ومآربها تسعى إلى تهديد بقائها واستقرارها في المنطقة التي تحيط بها تحولات أمنية خطيرة خاصة منذ بدء أزمات " الربيع العربي"، من كافة حدودا الاقليمية، وزادت من حدة هذه التهديدات التطورات العلمية في مجالات الأمن، ووسائل التواصل وأجهزتها التي حولت هذا العالم إلى بلد واحد مشترك في الهوية والأمن و الثقافة وغيرها، مما يشكل ثنائية التهديد على هوية الأمن الجزائرية: الجيوبوليتيكة والمعولمة.

إشكالية الدراسة:

أشار صمويل هنتغنتون إلى أنّ الهوية هي السبب الرئيسي الذي يشكل الصراع مستقبلا كما تبنّاها بعض محللي العلاقات الدولية على أنها أساس المصلحة وأداة للنزاع، فالإشكالية التي تبحث هذه الدراسة فيها هي علاقة الهوية الأمنية الجزائرية كهدف لابد من تأمينه مع شكلين من أشكال التهديدات التقليدية بأنواعها والحديثة أيضا، انطلاقا مما سبق نطرح الإشكالية التالي:

كيف تؤثر التهديدات الأمنية الجيوبوليتيكة و المعولمة على الهوية الأمنية الجزائرية؟

فرضية الدراسة:

لمعالجة مضمون هذه الدراسة نفترض أن: التحدّيات التي يفرضها التهديد الأمني المعولم على الهوية الأمنية الجزائرية أكثر خطرا وتأثيرا من التهديدات الأمية الجيوبوليتيكية التقليدية.

منهجية الدراسة:

استلزم تحليل موضوع الدراسة نوعين من المناهج من بين مناهجٍ معتمدة في العلوم السياسية وهي: منهج المقارن الذي يقوم على دراسة مقارنة بين التهديدات الأمنية الجيوبوليتكية وأشكال تأثيرها على الهوية الامنية الجزائرية وبين التهديدات المعولمة، والهدف من توظيف هذا المنهج هو تحديد أشكال التشابه والاختلاف بين هذين النوعين من التهديدات.

منهج دراسة الحالة: هذا المنهج الذي يقوم من خلاله الباحث في اختيار عيّنة للدراسة ثم تعميم النتائج عن كل الظواهر المشابهة، فالجزائر هي وحدة تحليل في هذه الدراسة وعينة للبحث في هويتها الأمنية و تشكلها وأشكال التهديد ضدّها في فترات زمنية متباينة.

1. الإطار المفهيمي والنظري للهوية الأمنية الجزائرية:

إن الإحاطة بمفهوم الهوية الأمنية يستدعي تحليل المصطلح والإشارة إلى تعريفات مختلف الاتجاهات الفكرية والتخصصات، فالهوية لديها أبعادها حسب توجّه كلّ معرّف لها وهذا يشكّل صعوبة وتعقيد تحليل مصطلحات في مجال العلوم السياسية شأنها في ذلك شأن العلوم الإنسانية، وعليه سيتمّ خلال هذا المحور تحليل مفاهيمي ونظري للهوية الأمنية الجزائرية

أ. تعريف الهوية الأمنية الجزائرية:

يعرف ميلر الهوية أنها: "**نمط الصفات الممكن ملاحظتها أو استنتاجها، والتي تظهر الشخص وتعرفه و تحدده لنفسه و للآخرين**" (مسيكة 2021،ص.3)، في حين يعرفها شارلز تايلور على أنها: المصدر الذي تستمدّ منه قيم وحدة الأضداد مشروعية وجودها في حياتنا (فتاح زيدان 2021،ص.486).

يرى (أليكس ميكشيللي) أن الهوية: "**مجموعة من السمات التي تسمح لنا بتعريف موضوع معين. وبناء على ذلك فإن التحديد الخارجي للهوية يكون بالبحث عن هذه السمات وتحديدها** (ميكشيلي 1993، ص.15) بينما يعرّف ألكسندر وندت الهوية بتعريف بسيط هو: فهم الدولة لذاتها (Maxymi, 2003,p.39).

فالهوية حسب مختلف التعريفات المطروحة هي كلّ ما يميّز الأنا عن الآخر من لغة وعادات و دين وانتماء وطني و مجتمعي، فالهوية الجزائرية مثلا هي هوية دولة تشكّلت تاريخيا على أسس ومبادئ تخص الجزائر و شعبها دو بقية الدول الأخرى وشعوبها.

في حين يعرف الأمن أنه: مصطلح متغيّر حسب طبيعة التهديدات ومستوياتها، فمفهوم الأمن في فترة الحرب الباردة ليس هو الأمن فترة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أو الأمن بعد فترة فيروس "كوفيد 19" 2019، وقد عرّف باري بوزان الأمن على أنه: "العمل على التحرر من التهديد، كما عرّفه في سياقِ النظام الدولي أنه: قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية (أوشن 2016،ص.187).

الأمن مفهوم يختلف في تعريفه المنظرين، فالواقعيين يعرفونه حسب مورغانتو أنه: مساو للقوة العسكرية ومرادف للحرب (بوستي، 2019)، أي ربط الأمن بالقوة العسكرية للدولة باكتسابها سبل حماية حدودها من أي عدوان خارجي، لتكون الدولة هي وحدة تحليل أساسية في دراسات الأمن، إلا أن الموقف المعارض الرافض لربط الأمن بالحرب والذي تزعمه كينيث بولدينيغ Kenneth bouldining ويوهان قولتينيغ youhan galtong هو أن مفهوم الأمن بالنسبة لهؤلاء لا يقتصر على العنف المباشر بل يجب أن يتضمن مبادئ السلم (زقاغ 2011،ص.105).

أما مفهوم الهوية الأمنية فيقصد بها: "**مصطلح يضمن مجموعة من الأنشطة التي تشكل الوعي والحس الأمني** (غربي 2021،ص.570).

فالهوية حسب ما تمّ التطرق إليه هي مجموعة التفاعلات التي تربط الفرد بأرضه ومجتمعه ومؤسساته ضمن نمط تشاركي يجعله ينتمي إليها دون بقية المجتمعات والوحدات السياسية الأخرى وإذا كان الأمن حسب باري بوزان يعني: غياب التهديد، بتعريفه البسيط الواضح، فالهوية الأمنية بذلك تعني: حماية جميع أشكال التفاعلات والمعايير الدينية والذاتية والقومية من أي تهديد قد يؤدي إلى خللٍ في الشعور بالانتماء إليها.

إذن الهوية الأمنية هي أنماط الوعيّ الفردي والمجتمعي بأمن الدولة وكلّ ما يهدّدها ومنه فإنها تشير إلى عنصرين ضروريان للتحليل هما: الهوية الأمنية المهدَّدَة: وهي الوعي المسبق بما يهدّد أمننا، فنقول عن مجتمع أن لديه هوية أمنية حينما يكون واعيا بمسائل التهديد ضده، وهذا ما ميّز الشعب الجزائري أثناء فترة الحراك سنة 2019 والهوية الأمنية المتعلقة بالوحدة المهدِّدة المتسببة به وتشير إلى الوعي الذي يمتلكه الفرد أو الدولة التي ستسبب ذلك التهديد ضد الآخر، والذي يشكّل بالنسبة لها هوية أمنية هجومية تسعى من خلالها لتكريس مبادئ هوياتية ضد غيرها مثل الاستراتيجية الأمريكية التي تبنّتها في حربها ضد العراق سنة 2001 والتي حملت شعار من ليس معنا فهو ضدّنا.

ب. جدلية العلاقة بين الهوية والأمن:

هل توفير الأمن يعني حماية لهوية الفرد و المجتمع وذلك يفضي إلى أن أي خلل في أمن الدولة يؤدي إلى خلل في هويتها؟ أم العكس؟

الهوية باعتبارها معطى اجتماعي حسب ما عبر عنه "ريجارد جينكيز" بأنها:

جزء مكمل للحياة الاجتماعية (مناصرية 2011-2012،ص.101)، أو هي ظاهرة اجتماعية تشير إلى مواضيع مختلفة(Elnuri & Cavit, 2016, p. 341) كما أنّ مفهوم الأمن حسب تيري بالزاك "محمل بالإيديولوجيا وبالتالي لا يمكن عزله عن تأثير التنافس أو الصراع الإيديولوجي الذي يعتري التفكير الانساني في الغالب (عديلة 2020،ص.14). والأمن المجتمعي يشير إلى أهمية تأمين الفرد في حمايته من الفقر والجوع و توفير حياة اجتماعية كريمة وغيرها. (مصباح 2015،ص.99)، إلا أن الفرد الذي يستشعر تهديد واختراق هويته لا يمكن أن يبحثر في أسس الأمن المادي، لأنه فرد فاقد الهوية، ومنه فالأمن في جانبه الاجتماعي يرتبط بالهوية من خلال عدم قدرة توفير أحدهما دون الآخر.

ترتبط الهوية بالأمن كدافع له في حال تم توظيفها كسبب للحرب: وهذا ما أشار إليه "كلايد كلوكون" في فرضيته القائلة أنه: إذا أصبحت الدوافع العدوانية الداخلية قوية إلى درجة كافية لتهديد الأمة بتمزق داخلي فإن الأمة قد تسعى للحفاظ على تماسكها بإحلال عدوانيتها الداخلية بعدوان خارجي (دروتي وبالستغراف 1995،ص.226).

كما ترتبط الهوية بالأمن إذا تم توظيفها كهدف: وهذا ما تم توظيفه في الحرب الروسية على أوكرانيا سعيا لروسيا للحفاظ على هوية المنطقة وعدم السماح بالاختراق الغربي المتمثل في" الحلف الأطلسي، هنا يتبيّن لا علاقة التشابه بين مصطلحي الهوية والأمن في "الاختراق" كلاهما مهدّدان باختراق خارجي، فكلا من الهوية والأمن يتأثران بنفس التهديدات على اختلاف طريقة التأثير."

ج.تفسير النظرية البنائية للهوية الأمنية الجزائرية:

برزت النظرية البنائية كنظرية مفسرة للعلاقات الدولية بعد عجز النظريات الوضعية التنبؤ بمستقبل هذه الأخيرة، فنهاية الحرب الباردة وما تلاها من أحداث وتحول الصراع متضمنا مبادئ جديدة أظهرت ضرورة الاعتماد على نظريات جديدة بمتغيرات أخرى يمكنها تحليل أسباب الصراع وتفسير التهديدات الأمنية، فكانت النظرية البنائية التي تبنّاها بعض روّادها مثل ألكسندر وندت تسعى لتكون نظرية جسرة الهوة بين النظريات الوضعية التقليدية و الما بعد وضعية، وعليه سيتم في هذا الجزء تحليل الهوية الأمنية الجزائرية وفقا لأسس و منطلقات فكرية بنائية ثم التطرق إلى انتقاداتهم.

هناك من يصنف النظرية البنائية على أنها نظرية جسر الهوة بين النظريات التفسيرية ونظريات ما بعد الوضعية تحاول من خلال الأسس التي طرحتها التوفيق بين الاتجاهين (بالة 2018، ص.78)، وقد لخّص أندرو برادلي فيليبس A . B. Phillips ميلاد البنائية والهدف الذي جاءت من أجله بالقول: "إنه يعود إلى الانقسام الكبير الذي حدث في نهاية الثمانينيات بين العقلانيين والتأمليين والذي هيمن على حالة الحقل فيما بعد، حيث ولدت البنائية من رحمه كمحاولة لرأب هذا الصدع أو الانقسام (زقاغ، 2009/2008،ص.351).

فالنظرية البنائية ألغت مبدأ الأمن المادي فقط وكون التفاعلات السياسية الدولية تتحكم بها الاعتبارات المادية فقط، وهذا في محاولة لنقد عملية تجريب الظواهر الخاصة بالعلاقات الدولية وجعلها مشابهة للظواهر الطبيعية و حتميتها، إذ أنّ البنائية أدخلت دور الفكرة والعامل التاريخي والديني والقيمي في تأثيرها على صناعة القرار أو في تحليل العلاقات الدولية.

تكمن أهمية الهوية في تحديد التفاعلات لكونها الأساس الذي تنتج عنه مصالح الفرد و المؤسسة، مثال ذلك مصلحة الدولة الجزائرية في قطع علاقاتها الديبلوماسية مع المغرب قرار ناتج عن هوية الدولة في حماية أمنها، إذ أن السياسة الخارجية تتحكم إلى تأثير العوامل الداخلية أيضا " القيم " مثلا و هنا نجد أليكس ماكليود" يقول: إن مسألة الهوية تحيل إلى سؤال هو: من نحن؟ (مسيكة 2021،ص.779)، مع المصالح القومية تنبع من بناء خالص لهوية الذات مقابل هوية الآخر (بالة، 2018،ص.79)، فالبنائية بذلك تحدد سؤالين مهمين قبل تحديد مصالح الدولة في علاقاتها مع دول أخرى هما: من نحن ؟ ومن هو الآخر؟ أي ما هي مصلحتنا نحن في تفاعلاتنا مع الآخر؟ و ما هي مصالح الآخر في تفاعله معنا.

كما ركزت البنائية في تحليلها للسياسة الدولية على درء المتغيرات النفعية والفهم الاجتماعي المشترك في تشكيل المصالح وأفضليات الدول (أبو زيد 2018)، وإعطاء أهمية للخطاب السائد في المجتمع لكونه يعكس معتقدات و مصالح هذا الأخير و يكوّن مجموعة المعايير والسلوكيات (محمد فرج، 2017،ص.433)، وقد أشار كريستيان رويس إلى: مدى قدرة الأبنية على تشكيل سلوك الفاعلين الاجتماعية و السياسية سواء كانوا دولا أو

أفرادا حيث يعتقد البنائيون أن الأبنية المعيارية أو الفكرية على نفس القدرة من الأهمية من الأبنية المادية وإلى كون النظم المشتركة للأفكار والمعتقدات والقيم تتمتع بخصائص بنيوية أيضا. (رويس، 2014،ص.331).

فالدول تتعامل مع غيرها من الوحدات السياسة والفواعل انطلاقا من مجموعة أفكار ومعايير وهويات تشكلت في فترات زمنية، ذلك أن الدول فواعل عقلانية يمكنها أن تميز بين مجموعة خيارات وبدائل، لكننا نطرح تساؤلا جوهريا حول هذه الفكرة وهو :متى يمكننا القول أن هوية دولة ما مؤمّنة ؟ أم مهددة؟

الهوية هي عامل مهم محدد لطبيعة التفاعلات في السياسة الدولية، فهوية الجزائر هي التي تشكل طبيعة العلاقة مع تونس كدولة صديقة استنادا إلى الموروث الثقافي المشترك وحسن الجوار وكحليف إقليمي في المنطقة لأن لكلا الدولتين هوية دينية وثقافية وتاريخية تشكّل علاقاتها، في حين نجد أن العلاقة عدائية مع اسرائيل لكون هوية الجزائر لا تتقبل التعامل مع دولة احتلال، وتتبنى استراتيجية دفاعية ضدها دون الاستناد إلى عوامل مادية وأهداف نفعية بل إلى عوامل ذاتية. .

كما ركزت البنائية على دور الهياكل في تشكيل هوية الجهات الفاعلة بالإضافة إلى عامل الفهم المشترك للسلوك، أي أن البنائية تجمع بين عنصرين في تحليل هما الهيكل والفاعل، وذلك يعني عدم الاستغناء عن العوامل المادية في تحليل العلاقات الدولية.

وجّهت العديد من الانتقادات لطرح البنائية، الهوية لا تستند إلى معايير دقيقة يمكن من خلالها أن نحلل سلوكيات الدول، كيف يمكن أن تمد على هوية الدولة تاريخيا في تفسير علاقاتها الدولية.

يطرح البنائيون مبدأ "الفوضى على أنها ما تصنعه الدول، وليست نتيجة حتمية كما يطرح الواقعيون أي أن الفوضى تنتج عن علاقات الدول وتفاعلاتها فيما بينها، ويطرحون مبدأ الهوية كعامل في تأثيره على سياسة الدول، لتصبح الهوية لديهم سبب أو دافع لعلاقة الدول التي تؤدي إلى الفوضى. وهذا الطرح لا يمكن الأخذ به واقعيا لأن الدول تتكامل وتندمج وتؤسس علاقات تعاون انطلاقا من هوية مشتركة، فهي بذلك لا تسبب فوضى وإنما حالة من السلم و التعاون.

هوية الدول غير ثابتة، وهذا عائق أمام اعتماد البنائية كنظرية تحليل في العلاقات الدولية، هوية الدولة الجزائرية التي كانت قبل الاستقلال تكوّن قوة عسكرية ضد فرسا كدولة محتلة تغيرت اليوم وأصبحت توّ علاقات ديبلوماسية واقتصادية ومع نفس الدولة، وعلاقات مصر التي كانت تشنّ حربا ضد الاحتلال الاسرائيلي تغيرت وأصبحت تكوّن علاقات تعاون معه، ومنه فالمصالح والعوامل المادية هي التي تشكل علاقات الدول أكثر من هوياتها

2. أشكال التهديد الجيوبوليتيكي والعولمة الحديثة على الهوية الأمنية الجزائرية:

أ. مدركات التهديد الجيوبوليتيكي على الهوية الأمنية الجزائرية:

التهديدات الجيوبوليتيكية هي تهديدات تعتمد على عامل "المجال" في تأثيرها على استقرار الدول وأمنها، كالتهديدات العابرة للحدود من بلد إلى آخر مثل الإرهاب و التجارة بالبشر والهجرة الغير شرعية و تجارة الأسلحة والتهريب، هذه التهديدات لديها علاقة بالهوية الأمنية تؤثر عليها وتتأثر بها فالإرهاب كظاهرة سريعة

الانتشار آنيًا بين دول الجوار الجزائري تسعى إلى الحدّ منها لما لها من خلفيات خطيرة مهدّدة للهوية الأمنية الجزائرية، لكون الإرهاب لا يهدّد بقاء الدولة وحسب بل يهدد القاعدة الأساسية لإرساء وحدة وتماسك المجتمع، أي هوية الأمن الداخلية التي من شأنها أن تبقي على استقرار الفرد في مجتمعه، للإرهاب تعريفات عدة وأشكال مختلفة إلا أن التعريف الذي يناسب خطره على الهوية الأمنية هو تعريف الباحث" إلياس بوكراع" بأنه: دوافعه تيولوجية في المقام الأول.. إنه قريب من الإرهاب السياسي ..لكنه يتميز عنه بعنف أشدّ مستند إلى قوة كلمة جهاد التي ينبثق منها هذا الشعور بتجسيد حقيقة دينية بلا حدود مدعوة إلى فرض نفسها في كل مكان (بلحاج، 2021/2020،ص.112)، ففي الجزائر كانت الجماعات الإرهابية ساعية إلى تفريغ المجتمع من هويته وإضعاف صورتها كدولة إقليمية أمام العالم "إذ أدّى نشاطها مثلا سنة 2003 لاختطاف 32 سائح من طرف الجماعة الإسلامية للدعوة والقتال (بوهالي، 2017،ص.94)، كنتيجة على هذا التهديد الهوياتي أضحت الجزائر دولة مهدّدة " داخليا" وخارجيا، و استمرّت أشكال هذا التهديد إلى اليوم بأوجهٍ عدّة و ممارسات مختلفة ذلك لتطوّر الأسلحة و استراتيجيات التهديد، كالإرهاب السيبراني.

فيتضح أنّ العلاقة بين الإرهاب والهوية في التجربة الأمنية الجزائرية علاقة تأثير، الإرهاب يوظّف عوامل جغرافية ليؤثر على الهوية الأمنية فجغرافية الجزائر بامتدادها على طول الشريط الساحلي كوّن فيها جماعات إرهابية تحاول التنقّل وزعزعة أمنها وتوظيفها لعنصر الهوية "كإختلاف وتنوع الأعراق في المجتمع الجزائري" جعلته هذه الجماعات هدفا وغاية، وهو ما يفضي إلى شكل آخر من التهديدات الأمنية الجيوبوليتيكية وهي تهريب الأسلحة المرتبطة بالجرائم المنظمة إلا أن كلاهما مرتبط بالتهديدات اللاتماثلية الناتجة عن النزاعات الداخلية و فشل الدول (شرابنة 2019،ص.319).

هذا من جهة، من جهة أخرى تزامنت ظاهرتي الانتشار الخطير للأسلحة التي يستخدمها أشخاص وجماعات بطرق فوضوية وفشل دول الجوار الجزائري في حفظ امنها واستقرارها الداخلي، ما شكل تهديدا على الأمن الجزائري من خلال الاتصال بين جماعات إرهابية جزائرية مموّلة أو مرتبطة بالجماعات الليبية أو الصومالية أو النيجيرية أو غيرها من الدول الفاشلة.

تواجد الجزائر في بيئة جغرافية غير آمنة من جوانب عدّة يضعها في خانة الدول القابلة للانهيار لإمكانية وصول نفس الأسباب وإحداث نفس النتائج، خاصة الامتداد العرقي في الجنوب الجزائري واحتمالية توغّل القوات العسكرية المسلحة في ليبيا أمام تدخل الأطراف الدولية في صناعة الأزمة.

هناك علاقة بين تهديدات جيوبوليتيكة وبين زيادة الإنفاق العسكري، فزيادة التهديدات الأمنية الجيوبوليتيكية في الحدود الجزائرية الجنوبية أو الساحلية سيؤدي بالدولة الجزائري إلى زيادة قوتها العسكرية دفاعا على امنها على حساب التنمية الاجتماعية والتطور الاقتصادي، فيزيد ذلك من تأثير الفقر وتفاقم الأزمات كما يبيّنه المخطط التالي:

رسم توضيحي يبين العلاقة بين الإنفاق العسكري والتهديدات الأمنية الجيوبوليتيكية وتأثيرهما على الهوية الأمنية.

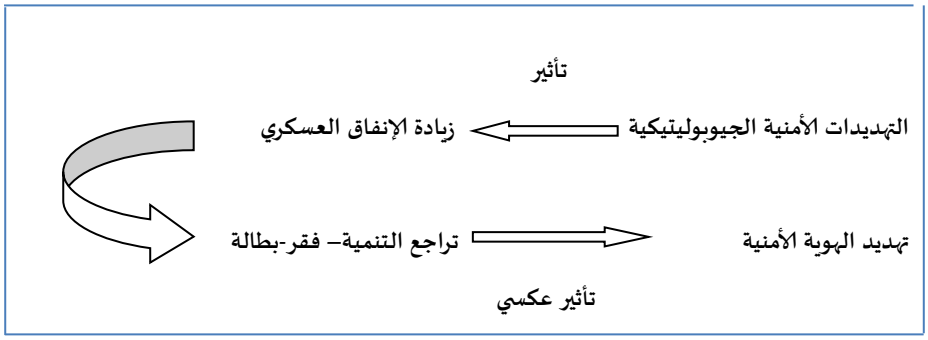

المصدر: من إعداد الباحثين.

باتخاذ الجزائر منطقة عبور استراتيجية من قارة إلى قارة أثناء النزاعات الأخيرة في المنطقة العربية، يجعل الجزائر مصدّرة لأكثر التهديدات الأمنية خطورة، فهجرة اللاجئين من الجزائر إلى أوروبا بطرق غير شرعية وقانونية يهدّد مصالحها الأمنية و علاقاتها السياسية مع دول حوض المتوسط، وهناك بعض أشكال التهديدات الأمنية التي تستوجب على الجزائر اتخاذ استراتيجية أمنية دولية لكون تبعاتها تهدد الأمن القومي، لكن الجزائر لانشغالها الاقليمي والداخلي كالهجرة الغير شرعية التي تصّنف فيها الجزائر كدولة مصدّرة لها نحو دول الضفة الاخرى من البحر المتوسط. هذه القضية الأمنية قد تشكل مستقبلا تهديدا بتفريغ المجتمع الجزائري من فئة الشباب لاتجاههم المتزايد نحو دول أوروبا، ما يطرح إشكالية أخرى وهي "الاغتراب المجتمعي" عن بيئة المجتمع الجزائري لرغبة شبابه ومثقفيه بالاستقرار خارج دولتهم حتى لو كانت درجة الخطورة في الهجرة هي الموت قبل الوصول إلى الوجهة وهذا يشكل بدوره خللا ضدّ الهوية الأمنية الجزائرية.

لذلك من الضروري على الجزائر تبني استراتيجيات حماية الأمن القومي ففي تعريف والفر "woulfer "أن التهديد ضد الأمن القومي يعني تهديد القيم المكتسبة والراسخة (فلاك 2019،ص.1086)، فيصبح من المهمّ حماية كل القيم المكتسبة والراسخة للأمن القومي الجزائري ضد هذه التهديدات الأمنية.

ب. أشكال الاختراق المعولم للهوية الأمنية الجزائرية :

تشكّل التهديدات الأمنية المعولمة شكلا جديدا من التهديدات التي تمسّ الهوية الأمنية للدول، وذلك عبر " الاختراق"، وتتعدّد أشكال الاختراق المعولم حسب الدوافع والأهداف، فالعولمة الاقتصادية سيكون هدفها إلغاء الخصوصية الاستهلاكية والانتاجية للمجتمعات مثلا. إلا أنّ أكثر التهديدات خطرا على الدول هو في سيادتها.

في تعريف مختصر لباري بوزان للأمن قال: أنه غياب التهديد. أي أن الدولة الآمنة هي الدولة الغير مهدّدة، في حين أنّ نظرة شاملة لطبيعة التهديدات اليوم نستنتج أنه لا توجد أي دولة آمنة في النظام الدولي، فالدولة الآمنة ليست دولة في منأى عن الهجومات العسكرية الخارجية بل وقد تكون مهددة مجتمعيا، أي هويتها مهدّدة، ما يضعنا أمام خطر اختراق الهوية الأمنية للدولة، إذ لا تصبح التهديدات على الأمن الجزائري

جلية لأن المجتمع لا يستشعر هذه التهديدات ضد وطنه و مجتمعه بل يتعامل معها على أنها انفتاح على الآخر و يفقد الفرد الجزائري اتصاله بالمكان وعلاقته بإقليمه الذي ولد ويعيش فيه لأن هذا الفرد أصبح بفعل العولمة فردا مرتبطا بالعالم، كما أشار صمويل هنتنغتون إلى انّ العولمة حوّلت العالم إلى رقعة أصغر وبذلك أنتجت صراعات حضارية أكثر تعقيدا من خلال رفعها لنسبة الوعي بالخلافات (بيليس و ستيف 2004،ص.790)، في حين أكّد "توماس فريدمان أننا نعيش في عصر العولمة، وهذه الأخيرة هي ميزة العالم الجديد اليوم وليس الجغرافيا نظرا لانتشار خاصيتين هما: انتشار أسواق السلع مع الديجيتال (خشيب 2021،ص.94)، فالهويات الاجتماعية تواجه تمزقات بالغة الأهمية في ظروف ولّدتها العولمة(sanchez, 2010,p.72)

ما يميّز تأثير العولمة على الهوية الأمنية هو طريقتها الغير مباشرة في التأثير ويمكن رصد هذا التأثير في شكلين مهمّين هما:

- الاقتصاد: حيث أشار توماس فريدمان إلى مصطلح" نظام العولمة "عبارة عن: التكامل بين والأسواق والدول القومية والتكنولوجيات إلى درجة لم نشهدها من قبل.(G.Ku & yoo, 2013,p.212)
- ثانيا: حقوق الإنسان: فالمنظمات الدولية التي تعمل ظاهريا على حماية حق الفرد الأمني والصحي والبيئي تهدف باطنيا إلى إعادة صياغة الاحتلال بطرق غير مباشرة، فبات من الواضح أنّ الدول الكبرى توظّف حقوق الإنسان للتدخل في بيئات خارجية تكريسا لمبادئ جديدة، هذا المبدأ الذي دعا إليه إيمانويل كانط بمصطلح "مواطنو العالم" فللفرد الحق في التجارة والسفر والعمل في أي بلد مما يفتح المجال أمام بقية المواطنين لاحترام الآخرين، هذا سيؤدي حسبه إلى تقليل احتمالات الصراع بين الدول والشعوب.(John & herss, 2018,p.3) ،بالإضافة إلى ظهور "الأمن الناعم" الذي يكرس للتهديدات الغير عسكرية العابرة للحدود الاقليمية بين الدول تزامن مع تطور العولمة بأشكالها الاقتصادية السياسية والاجتماعية (زياني، 2018،ص.)

تستند العولمة إلى رأي واحد لكلّ مجتمعات العالم، ففي تعبير أنتوني جيتر حول العولمة يقول: "هي لحام المجتمع كي تصهر في بوتقة واحدة مهما تباعدت بيها المسافات يتشارك فيها البشر كلّ الرؤى والخبرات والتحديات (حناشي، 20082009،ص.12)، فقد ألغت العولمة انتماء الفرد إلى محيطه الجغرافي مقابل انتماء جديد عابر. وأصبح من المعقّد أن نفصل بين هوية وطنية وهوية " عابرة للدولة."

مما لا شكّ فيه أن تطور انتشار العولمة في العالم كان له أثر سلبي على الهوية، خاصة مع إتاحة وسائل التواصل للشعوب التي أضحت تستخدم هذه الوسائل للتعبير والمشاركة ونقل الأفكار ولأن العولمة مرتبطة بعالمية الفكرة و المعايير فإن ذلك يطرح اشكالية نهاية المعايير الوطنية (دين . لغة . عادات . نمط الحياة) مقابل معايير عالمية موحدة مشتركة فالعولمة ألغت الجغرافيا، والتواصل قزّم المجال، لذلك نجد احتمال نهاية التهديد التقليدي وارد أمام بداية شكل ومستوى جديد م التهديدات الأمنية التي لا تحمل في طيّاتها ملامح التهديد إلا بعد تحقيقه، فالعولمة لا تعتبر تهديدا مباشرا للمجتمعات بل يراها البعض نعمة تمكن البشرية من التبادل والتواصل والتنقل والمعرفة، مما يؤجل تأثيراتها إلى فترات زمنية أطول.

فالتهديد المعولم هو تهديد غير "آني" مثل التهديد العسكري المادي، لأنه يمسّ الهوية وليس المجال، خاصة في الحالات التي يكون فيها المجتمع أو الفرد " المستقبِل" من دول العالم الثالث أين يسهل تفريغه من هويته ليتبنهوية جديدة من ثقافة وأخلاق و قيم فالعولمة التي توظف التكنولوجيا كأحد وسائلها في تصدير مبادئها ونشر مضامينها داخل مجتمعات تهدّد الهوية الأمنية للجزائر من خلال: " تراجع المستوى التعليمي في منظومة التربية داخل مؤسسات التعليم الجزائرية والذي يقابله زيادة في التطور التكنولوجي يؤدي إلى طرح مشكلة" زيادة الهوة المعرفية (زياني، 2018،ص.295)، فالتكولوجيات تغير أفكارنا اتجاه المجتمعات الأخرى لأن الأفراد يكونون على اطلاع متسمر بما يحدث فيها (بيليس و ستيف 2004،ص.62)، فالعولمة هادفة إلى " الاختراق العرقي" وهو بدوره يوحي باختراق المكان (مناصرية، 20112012، ص.184)، إذ لا يهتم الفرد بالمجال الجغرافي الذي يحيط به بقدر ما يهتم بالوسائل التي يمتلكها، سواء كان الفرد في صحراء الجزائر أو شرقها أو غربها سيفقد صلته بالمكان لأنه مرتبط بالعولمة التي أحضرت أمكنة جديدا إليه، ومنه يتحول هذا الفرد إلى إنسان عديم الارتباط بمجاله الواقعي، ويصبح متعلقا بالمجال الافتراضي.

إمكانية نشر وتشويه المعلومة لتحقيق أهداف لمصلحة الدول المستهدفة فالعولمة نظام يعمل على إفراغ الهوية الجماعية للأمة من أي محتوى ويدفع إلى التفتيت والتشتيت ليربط الناس بعالم اللاأمة واللادولة (حداد و بلاغماس 2019، ص.242)و كذلك إتاحة عملية نقل المعلومات ونشرها وفتح المجال أمام تهديدات أمنية " سيبرانية" قائمة على الاختراق و تعطيل الوسائل الإلكترونية والتهديد و الابتزاز.

جـ انعكاسات التهديدات المعولمة على السيادة الوطنية:

إن انعكاسات العولمة على الهوية الأمنية تتشكّل في جوانب عديدة، اقتصاديا و ثقافيا و صحيا، إلا أنه يجب تحليل تأثيرها على "السيادة الوطنية" بمنأى عن الجوانب الأخرى، ذلك أنّ السيادة هي التي تشكّل حاجزا أمنيا أمام اختراق العولمة للمجتمعات، وتفكيك القيم، ومنه إحداث خلل في القاعدة الأمنية المجتمعية.

تتشكّل السيادة في مظهرين: خارجي وداخلي هذا الأخير يتجسد من خلال ما تفرضه الدولة من سلطة على إقليمها وولاياتها وشعبها ومدى تطبيق الشعب لقانونها مع عدم وجود أيّ سلطة أخرى تشاركها أو تنافسها أو تسعى لفرض ذات السلطة. (المشاقبة 2021، ص. 16)

وصفت السيادة على أنها: الخاصية السياسية الأم أو الصيغة الشرعية الرئيسية في المجتمع الدولي وأن طبيعة السيادة التي باتت تضمحلّ هي المتسبّبة في الكثير من العللِ التي تعاني منها الدول المعاصرة (فرانكل 1984. ص ص. 23-24)، في حين أشار "براين أوركارت" في عنوان: تألم السيادة إلى السيادة اليوم متراجعة أمام الكثير من التطورات والتحديات التي تواجهها كالاعتماد المتبادل والتدخل الانساني الذي كان فيما سبق ينتهي عند الحدود (نواري 2011،ص.39)

إذا تابعنا كرونولوجية النزاعات الاثنية سنجد أنّ سببها الأول هو تصادم الإثنيات و وسيلتها الأولى هي التدخل الأجنبي "باختلاف مضامينه" وهدفه الأول هو إنهاء سيادة الدولة على محيطها الجغرافي، فالعراق وليبيا وسوريا ومالي واليمن دول مختلفة الإثنيات، وهي اليوم دول فاقدة للسيادة، فاشلة في إعادة بناء سياسي جديد وفقا لأسس ديموقراطية، وهي أيضا دول تم احتلالها تحت مظلة " حماية حقوق الانسان وتحريره من

الديكتاتورية، كذلك هي من الدول التي تقع في مجالات جغرافية ذات أهمية ولديها ثروات وغنية بموارد ما يجعل من القوى الكبرى تتنافس في التدخل العسكري لاستغلال فشل هذه الأخيرة في سيادتها على إقليمها وشعبها والحصول على هذه الثروات بتوظيف أشكال مختلفة كالشركات الأمنية العسكرية التي باتت فاعل غير رسمي مساهم في صناعة الأزمات الأمنية وتغذية النزاعات.

إنّ من مؤشرات اختراق العولمة لسيادة الدولة تراجع قوة الحكومات الوطنية في تسيير أقاليمها ليس عجزا منها و لكن لظروف الارتباط الذي خلقه هذا النظام الجديد، فصناع القرار يكيّفون سياساتهم مع الضغوط الخارجية(A.oji & m.v.g, 2011,p 261)

إذن التهديد الأجنبي الذي يمكن أن يتشكل بدواعي حماية القانون قد يهدّد الهوية الأمنية الجزائرية كبقية الدول السابقة الذكر، فالاثنيات في الجزائر موجودة والوعي بضرورة معرفة الأنا والآخر تقلّص بفعل العولمة التي تساهم في بناء هذا الوعي، والجزائر تقع على حدود جغرافية جد مهمة ولديها سوء نية وشكّ اتجاه بعض دول الجوار كالمغرب الذي اتخذت اتجاهه وسائل دفاعية عسكرية، كل هذه الظروف الاقليمية والمجتمعية والدولية بإمكانها أن تكون مهدّدة لهوية الأمن الجزائري مستقبلا.

كما أنّ هناك ترابط بين نهاية الجغرافيا ونهاية السيادة بسبب اختراق العولمة، حسب أوبراين الذي أشار في كتاب التكامل المالي العالمي" نهاية الجغرافيا"، إلى إلغاء مفهوم الجغرافيا نتيجة للتطور الاقتصادي، كما أشار توفلر في كتاب" الصدمة المستقبلية" إلى آثار التطور في وسائل النقل و التكنولوجيات وخرج بنتيجة مختصرة هي: أن التحديد الجغرافي لم يعد مهما (لوريك 2011، ص. 1)، أي أن العولمة لا تؤثر مباشرة بالهوية الأمنية ولكن من إخضاع وتقزيم سيادة الدول ومن خلال إنهاء الجغرافيا التي تحوّل كل الاختلافات المجتمعية والثقافية و الدينية إلى نمطٍ واحد.

خاتمة:

هناك اختلاف معرفي في ضبط مفهوم الهوية الأمنية شأنه في ذلك شأن جميع المصطلحات الخاصة بالعلوم السياسية التي يختلف في تعريفها الباحثين حسب زوايا التحليل.

أثيرت مواضيع الهوية بعد نهاية الحرب الباردة التي كانت من مظاهرها تحويل الصراع من ماديته العسكرية والمباشرة إلى صراعات داخلية، وغير مرتبطة بالمجال العسكري، فهاك أشكال من الاحتلال الأجنبي ضد الدول يمارس تحت مظلات قانون الانسان وحماية الفرد وتحرير الشعوب، هذا مع تزايد دور الفواعل الغير رسمية كالمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات وشركات الأمن الخاصة التي أتيحت لها حرية صناعة السلم في مناطق النزاعات، ومنه يتجلى لنا تعقيد النزاعات أكثر لارتباطها بهويات الأمن بعدما كانت مرتبطة فقط بالأمن المادي.

العلاقة المترابطة بين تأثير تراجع سيادة الدولة وتهديد هوية الأمن متداخلة، فحين تضعف الدولة بمؤسساتها في تأطير وإدارة صناعة قرارها اتجاه الأزمات والتوترات سيكون على الأطراف الداخلية التي لا تؤمن بتلك السيادة أن تبني علاقات براغماتية مع الأطراف الخارجية، لأن الأطراف الداخلية فقدت هويتها الأمنية المشكّلة بفعل عامل أساسي تم ذكره سابقا هو العولمة.

تختلف التقسيمات العلمية لمواضيع التهديد الأمني، وتم الاعتماد في هذه الدراسة على تقسيم هذه الأخيرة لقسمين: تهديدات أمنية جيوبوليتيكية مرتبطة بتهديد الهوية الأمنية اعتمادا على"عنصر المجال" أي التهديدات التقليدية فالتهديدات اللا تماثلية هي تهديدات تقليدية أيضا مثلها مثل التهديدات الأخرى، الإرهاب والجريمة المنظمة والتجارة بالبشر، القسم الثاني هي تهديدات "معولمة" مرتبطة بكل تهديد يتم عبر العولمة، أو بوسائل تم استخدامها عن طريق وسائل العولمة الحديثة.

الدول النامية هي دول معرّضة أكثر لتهديدات العولمة الحديثة، فهي تعتبر دول مستقبلة للتهديد وليست موجّهة، الدول العربية بما فيها الجزائر أكثر هشاشة للتعرض إلى اختراق السيادة واختراق مجتمعها، فكلّما كان الإقبال على الوسائل التكنولوجية واستخدامها أكثر كلّما كانت التهديدات أكثر خطرا في إعادة بناء هوية أمنية جديدة قائمة على الانتماء إلى عالم يلغي الدولة القومية ويلغي عنصر الخصوصية المجتمعية.

قائمة المراجع

1. أحلام نواري. (1 جانفي, 2011). تراجع مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية. *دفاتر السياسة و القانون، 2*(4)، الصفحات -39.
2. أحمد محمد أبو زيد. (أكتوبر, 2018). نظريات العلاقات الدولية:مراجعة للأدبيات. *مجلة الناقد للدراسات السياسية*(3)، الصفحات 42-56.
3. أليكس ميكشيلي. (1993). *الهوية*. (علي وطفة، المترجمون) دمشق: دار النشر الفرنسية.
4. أميرة حناشي. (20082009). مبدأ السيادة في ظلّ التحولات الدولية الراهنة. *رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير، قسم الدراسات العليا-قانون عام، جامعة منتوري قسنطينة*، 12.
5. أنور محمد فرج. (2017). *نظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة*. السليمانية: مركز كردستا للدراسات الاستراتيجية.
6. المشاقبة صلاح الدين محمد طحيطر. (2021).أثر العولمة على السيادة في الوطن العربي: دراسة حالة "العراق نموذجا". برلين: المركز العربي الديموقراطي.
7. توفيق بوستي. (22 مارس, 2019). مدرسة كوبنهاكن نحو توسيع وتعميق فهوم الأمن. *دراسات استراتيجية*، الصفحات 1-24.
8. جلال خشيب. (2021). الجيوبوليتيك في القرن الحادي و العشرين: انتصار الجغرافيا وعودة عالم ثيوسيديدس. *المجلة العربية للعلوم السياسية*(4)، الصفحات 86-109.
9. جوزيف فرانكل. (1984). *العلاقات الدولية*. (عبد الرحمان القصيبي غازي، المترجمون) جدة: مطبوعات تهامة.
10. جون بيليس، و سميث ستيف. (2004). *عولمة السياسة العالمية* (الإصدار 1). الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث و الدراسات.
11. جيمس دروتي، و روبرت بالستغراف. (1995). *النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية*. (وليد عبد الحي، المترجمون)
12. سجى فتاح زيدان. (2021). مفهوم الهوية في الفكر السياسي الغربي. *مجلة العلوم السياسية*(62)، صفحة 486.
13. سليم بلحاج. (2021/2020). التهديدات الأمنية اللاتماثلية وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة1*، 112.
14. سمية أوشن. (2016). العولمة و الأمن الهوياتي. *المجلة الجزائرية للأمن و التنمية*(9)، الصفحات 183-197.

15. سهام بوهالي. (2017). التهديدات اللاتماثلية و انعكاساتها على الأمن الاقليمي لمنطقة شمال إفريقيا. *المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و العلاقات الدولية*(9)، صفحة 94.
16. شفيعة حداد، و أسماء بلاغماس. (جويلية, 2019). تأثير العولمة في بعدها الثقافي الهوياتي على الهوية الثقافية الوطنية. *المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، 4*(2)، الصفحات 228-249.
17. صالح زياني. (2018). تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة. *مجلة المفكر*(5)، الصفحات 286-298.
18. صالح زياني. (2018). تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظلّ تنامي تهديدات العولمة. *مجلة المفكر*(5)، الصفحات 286-298.
صالح زياني. (2018). تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة. *مجلة المفكر*(5)، الصفحات 286-298.
19. عادل زقاغ. (20082009). النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1* ، 351.
20. عادل زقاغ. (جوان, 2011). المعضلة الأمنية المجتمعية خطاب الأمنية و صاعة السياسة العامة. *دفاتر السياسة و القانون*(5)، الصفحات 103-114.
21. عامر مصباح . (ديسمبر, 2015). الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة: مناقشة النماذج النظرية. *المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و العلاقات الدولية*(04)، الصفحات 95-107.
22. عبد الوهاب غربي. (2021). علاقة الهوية بالمواطنة و أبعادها الأمنية. *مجلة العلوم القانونية و السياسية*(1)، صفحة 570.
23. عمار بالة. (2018). المقاربات التكوينية لمفهوم الأمن من المقترب البنائي إلى نظريات ما بعد الحداثة. *مجلة الحقوق و العلوم السياسية*(9)، الصفحات 76-88.
24. كريستيان رويس. (2014). *نظرية العلاقات الدولية*. القاهرة: المركز القومي للترجمة.
25. ليندة شرابنة. (2019). الأمن الإقليمي و التهديدات الأمنية على الحدود الجزائرية. *مجلة الحوار المتوسطي*(3)، صفحة 319.
26. محمد الطاهر عديلة. (2020). الأمن و الهوية في العلاقات الدولية: قراءة في مضامين وحدود التصور البنائي. *مجلة أبحاث قانونية و السياسية*(2)، الصفحات 12-28.
27. محمد مسيكة. (2021). أثر متغير الهوية على السياسة الخارجية. *مجلة المعيار، 25*(26)، الصفحات 767-73.
28. موراي لوريك. (11 فيفري, 2011). *مركز خطوة للتوثيق والدراسات*. تم الاسترداد من /http://www.khotwacenter.com
29. ميمونة مناصرية. (20112012). هوية المجتمع المحلي في مواجهة العولمة من منظور أساتذة جامعة بسكرة (سالة مقدمة ليل شهادة الماجيستير). 101.
30. نور الدين فلاك. (2019). العقيدة الأمنية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة. *مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية، 4*(2)، الصفحات 1083-1100.
31. A.oji, E., & m.v.g, O. (2011). Efect of globalization on sovereignty of states. *Nnamdi azikiwe international law and jurssrudence*(2), pp. 256-270.
32. G.Ku, J., & yoo, j. (2013). Globalization and sovereinty. *Berkeley Journal of International law, 31*(1), pp. 210-235.

33. John, t., & herss, a. (2018). leberal and institutionalism. *international organization and global governmance*(8), pp. 3-12.
34. Maxymi, A. (2003). The Concept of State Identity in International Relations :A Theoretical Analysis. *Journal of international devlopment and coperation, 1*(1), pp. 33-46.
35. sanchez, m. (2010, june 24). Globalisation and loss of identity. *International forum of psychoanalysis* , pp. 71-77.